

الجماهيرية العربية الليبية

كلمة أمين الشؤون الأوروبية

رئيس وفد الجماهيرية في الدورة الثانية والخمسين

للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

فيينا، 2008/10/1

كلمة وفد الجماهيرية العربية الليبية
في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
في دورته الثانية والخمسين لعام 2008
فيينا من 9/29 إلى 2008/10/4

السيد الرئيس

يسعدني في مستهل كلمتي أن أضم صوتي للذين سبقوني في تهنئتك على انتخابكم رئيساً للمؤتمر العام في دورته الثانية والخمسين، وإننا على ثقة تامة بأن إدارتكم الحكيمة وخبرتكم ستمكنكم من القيام بمهامكم على أكمل وجه وستقود أعمالنا إلى أفضل النتائج، كما أتقدم لأعضاء مكتبكم بالتهاني مؤكداً على ثقتنا العالية بكفاءتهم في تسيير أعمال هذا المؤتمر، ولا يفوتنا أيضاً أن نتقدم بالشكر العميق إلى رئيس المؤتمر العام في دورته السابقة على النجاح الذي حققه هو وفريق المكتب التابع له أثناء إدارتهم لتلك الدورة، ويسعدني يا سيادة الرئيس أن أعبر عن جزيل شكرنا وتقديرنا إلى معالي د. محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية وللأمانة على المجهودات المميزة والمبذولة من أجل تطوير البرامج والمشاريع التي تهدف إلى الرفع من كفاءة أداء الوكالة، وبهذه المناسبة ترحب بلادي بإنضمام كل من: سلطنة عمان ومملكة ليسوتو وغينيا الجديدة إلى عضوية الوكالة، ونحن متأكدون من أن إنضمامهم إلى الوكالة سيكون دعماً فاعلاً لعملها.

السيد الرئيس

إن بلادي تعلن بوضوح موقفها من ضرورة اتخاذ خطوات عملية لدعم الوكالة والمحافظة على مصداقيتها بما يحقق تجديد الالتزام بالتنفيذ المتوازن

لركائزها وهي منع الانتشار والتعاون التقني والتحقق. ومن منطلق إيمانها بمنع الانتشار فإن بلادي تدعم نظام الضمانات الشاملة وتحث كافة الدول أن تنضم إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وكذلك إلى نظام الضمانات، وتؤكد على أن الجهة الوحيدة المخولة بمراقبة هذا النظام والتعاطي مع الدول الأطراف فيه هي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بيد أنه يتعين على جميع الدول التعاون مع الوكالة ومساعدتها في تنفيذ الولاية المسندة إليها.

إن برنامج التعاون التقني هو الوسيلة المشروعة في حق الدول غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وهو حق يجب الحصول عليه دون تفرقة أو تمييز. إن بلادي في الوقت الذي تؤكد فيه على هذا الحق الأصيل للدول الأطراف تدعو إلى عدم جواز تفسير أي نص في المعاهدة بشكل يؤثر على تطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومن ناحية أخرى تعبر عن قلقها من فرض أي قيود على تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية مما يعيق جهود التنمية وحق الدول النامية فيها طبقاً للمعاهدة.

السيد الرئيس

إن بلادي تولي برامج التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء في كافة المجالات اهتماماً كبيراً لما لها من مردود اقتصادي على التنمية، وتعرب عن تقديرها العالي لأمانة الوكالة ولاسيما إدارة التعاون التقني على ما حظيت به في الفترة الأخيرة من تجاوب وتعاون ودعم خاصة في المجال الصحي وإدارة مصادر المياه والتي تعتبر من أولوياتها الوطنية، كما أن ليبيا تشارك بفاعلية في أنشطة التعاون التقني، وفي هذا المجال نود أن نذكر بأن بلادي قد استضافت عدد من الفعاليات المهمة منها الاجتماع التنسيقي الثامن عشر للمنسقين الوطنيين لمشاريع الأفراء، والمؤتمر الخاص بمراقبة الجودة وثلاثة اجتماعات تنسيقية في

مجال توكيد الجودة والنوعية وثلاث دورات تدريبية في مجال الطب والصناعة والفيزياء الصحية وورشة عمل على مستوى الدول الأفريقية الأعضاء في الافرا، وذلك من خلال مشروع تعزيز البنية التحتية لإدارة النفايات المشعة. وتقدمت بخمسة مقترحات لمشاريع التعاون التقني للفترة 2009-2011 في مجالات الصحة، المياه، حماية البيئة، وتخطيط الطاقة، وقد تم قبولها كمشاريع وطنية. تجدر الإشارة هنا بان جميع تلك المشاريع تقع ضمن إطار البرنامج القطري للتعاون التقني.

السيد الرئيس

تدفع بلادي كافة مساهماتها الطوعية لصندوق التعاون التقني بهدف تعزيز الشراكة مع الوكالة، والمضي قدماً لتجسيد ما تطمح إليه نحو إدخال الطاقة النووية لإنتاج القوى الكهربائية وتحلية المياه، وكخطوة على هذا الطريق تم إنشاء مؤسسة متخصصة تُعنى بهذا المجال سُميت بـ "مؤسسة الطاقة الذرية"، وفي هذا الصدد تم دعوة عدد من الشركات العالمية المتخصصة لعرض ما تمتلكه من تقنيات متقدمة في المجال النووي، خاصة تقنيات المفاعلات النووية للأغراض المشار إليها، كما قمنا بإجراء مفاوضات مع عدد من الدول الصديقة نتج عنها إبرام عدد من الاتفاقيات في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع مفوضية الطاقة الذرية الفرنسية خلال العام 2006 واتفاقية مع الحكومة الفرنسية خلال عام 2008، والتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية مع الاتحاد الروسي، ونتوقع أن يتم التوقيع النهائي عليها خلال هذا العام، وكذلك مع الأرجنتين حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع شركة إنفاب خلال عام 2006 وتقديم مشروع اتفاقية للتعاون مع الحكومة الأرجنتينية في انتظار رد الجانب الأرجنتيني، ومع أوكرانيا فإن بلادي تدرس مشروع اتفاقية للتعاون بين البلدين.

وفي نفس المجال وافقت الجهات المختصة في ليبيا وكندا على مشروع مذكرة تفاهم في انتظار التوقيع عليها لاحقاً، ومع كوريا الجنوبية تم التوقيع على

مذكرة تفاهم مع المؤسسة الكورية للهندسة والخدمات النووية عام 2005، ومع الولايات المتحدة الأمريكية وقعت بلادي في هذا العام أيضاً اتفاقية للتعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا تشمل التعاون في مجال الطاقة بصفة عامة.

ومن هنا تدعو بلادي الوكالة إلى تقديم الدعم والمساندة الفنية والقانونية المطلوبة في الوقت المناسب، وتؤكد أنه على الوكالة، عند القيام بوظائفها، أن تمتنع عن إخضاع المساعدة التي تقدمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية تتنافى مع أحكام النظام الأساسي للوكالة، كما تؤكد على مسؤولية الدول المتقدمة في مساعدة الدول النامية للاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في برامجها التنموية من خلال تسهيل حصول تلك الدول على المعدات والمواد النووية وكذلك المعلومات العلمية والتقنية ذات العلاقة.

السيد الرئيس

تشيد بلادي بالتدابير التي تضطلع بها الوكالة من أجل تقوية التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والإشعاعي، وتولي اهتماماً كبيراً بهذه المسألة، حيث أنشأت مكتباً للرقابة الوطنية أسندت إليه المهام والصلاحيات التي من شأنها أن تجعله مستقبلاً هيئة رقابية تمارس صلاحياتها باستقلالية تامة، ووفقاً لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي ظل التشريعات الوطنية النافذة، ومن مهامها تطبيق معايير الأمان النووي، وأمان الإشعاع، وأمان المصادر المشعة. كما تولي أهمية خاصة بمسألة الأمان النووي حيث تقوم بالمشاركة في النشاطات المتعلقة بالأمان النووي سواء كانت اجتماعات أو ورش عمل أو دورات تدريبية، وهي طرف في اتفاقية الحماية المادية للمواد والمرافق النووية، ووقعت على اتفاقية قمع الإرهاب النووي، كما أن الإجراءات تتخذ للانضمام إلى اتفاقية الأمان النووي واتفاقية التبليغ عن حادث نووي، وتشيد بالدور الذي تضطلع به الوكالة في التصدي للتهديد المتمثل في الإرهاب النووي.

السيد الرئيس

تعلمون أن ليبيا قد تقدمت بمبادرة تاريخية وشجاعة تخلت بموجبها طواعية عن المعدات والبرامج التي قد تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة دولياً وذلك بتاريخ 2003/12/19، ومنذ ذلك التاريخ تعاونت بلادي بكل شفافية مع المدير العام للوكالة والأمانة الفنية لتنفيذ ما التزمت به، وبهذه المناسبة يسعدني أن أتقدم لمعالي د. محمد البرادعي المدير العام بالشكر والامتنان على ما جاء في تقريره رقم (GOV/2008/39) المعروض على مجلس محافظي الوكالة في دورته الماضية والذي تناول فيه تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع الجماهيرية العربية الليبية، وتأكيد على التعاون الذي أبدته مع الوكالة.

السيد الرئيس

تشعر بلادي بالفخر والارتياح لتأييد مجلس محافظي الوكالة خلال جلسته المنعقدة يوم 2008/9/24 بان تنفيذ اتفاق الضمانات في ليبيا سيكون بشكل اعتيادي نتيجة للشفافية والتعاون التام الذي أبدته، وننتهز هذه الفرصة لنتقدم بجزيل الشكر لنائب المدير العام للضمانات السيد "أولي هاينون" على مهنيته، وإلى المجموعة الأفريقية والعربية، ودول حركة عدم الانحياز على وقوفها معنا أثناء مناقشة هذا الملف، كما نتقدم بخالص الشكر والثناء لكافة الدول، وخاصة وفدي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، على العمل المثمر الذي قمنا به سوياً خلال الفترة الماضية الذي أسفر على ما وصلنا إليه الآن.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن باكورة التعاون الليبي الأمريكي الملموس سيكون إنشاء المركز الإقليمي للطب النووي في ليبيا، والذي ساهمت الوكالة في أعداد الوثيقة الفنية له بالتعاون بين الخبراء الليبيين والأمريكيين. وقد تم خلال الشهر الماضي في طرابلس وضع التخطيط الاستراتيجي للمشروع من قبل المختصين من الطرفين.

السيد الرئيس

يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره العالي للمدير العام على التقرير الذي قدمه إلى مجلس المحافظين في اجتماعه الأخير بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات في إيران، وبهذا الشأن فإن ليبيا تجدد تمسكها بأن أسلوب التهديد والوعيد، وكذلك لغة التحدي لا يمكن أن تساعد في وصول ملف جمهورية إيران الإسلامية النووي إلى حل مرض لجميع الأطراف، كما أكدنا بأن العقوبات لم تنجح في إرغام الدول على التنازل عن سيادتها وحقوقها، إضافة إلى أن تطبيقها يصيب الشعوب أكثر من أصحاب القرار. أما استخدام القوة فهو الأسلوب المدمر للعلاقات بين الشعوب إضافة إلى أنه يزرع التطرف، ويشجع المتطرفين على تجنيد عناصر كثيرة لخدمة أهدافهم، لذلك فإننا ندعو إلى التأكيد على حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، ونطالب إيران بزيادة التعاون مع الوكالة، لأن هذا التعاون سيزيل الشكوك ويجيب على التساؤلات حول ملفها النووي، إيماناً منا بأن التفاوض هو الأسلوب الأمثل والمجدي في التعاطي مع هذا الملف الهام.

السيد الرئيس

إن بلادي تعبر عن قلقها البالغ جرّاء الخطر الذي يداهم منطقة الشرق الأوسط بسبب امتلاك (إسرائيل) للأسلحة النووية واستمرارهم في التماسك إلى حد الاعتراف بامتلاكها لهذه الأسلحة على مسمع من العالم أجمع، الأمر الذي جعل منطقة الشرق الأوسط أكثر توتراً.

إن بقاء البرنامج النووي (الإسرائيلي) خارج نظام ضمانات الوكالة ورفض (إسرائيل) الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار يمثل تهديداً مباشراً للأمن والسلم الدولي والإقليمي، ويضعف من مصداقية المعاهدة ونظام عدم الانتشار، وبالتالي

يساهم في خلقِ سباقٍ للتسلح في المنطقة ينذر بإخلال أمني يهدد السلم والأمن الدوليين.

لقد مرت سنوات عدّة على صدور القرار الدولي عن مؤتمر التمديد والمراجعة لمعاهدة عدم الانتشار عام 1995 بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، الأمر الذي كان جزءاً أساسياً من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة كما كان سبباً أساسياً في انضمام باقي الدول العربية إليها، إلا أن ذلك لم يحدث بسبب تعنت (إسرائيل) وعدم انضمامها إلى المعاهدة، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن عدم مطالبة دولٍ معينة (إسرائيل) الانضمام إلى هذه المعاهدة وكافة الاتفاقيات ذات العلاقة، والتفكير بها أسوة بدول المنطقة، في نفس الوقت تطالب بتطبيق عقوبات على دول أخرى لمجرد الشكوك بأنها تمتلك برامج نووية لأغراض عسكرية. هل هذا يمثل الحرص على الأمن والسلم في المنطقة؟

السيد الرئيس

إن وفد بلادي يطالب جميع الدول الحائزة على أسلحة نووية أن تضع برنامجاً للتخلص من ترساناتها النووية وأن توقف جميع برامجها لتطوير تلك الأسلحة، تنفيذاً للالتزامات القانونية المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، والتي تم تعزيزها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2000، حيث وافقت تلك الدول على أن معاهدة عدم الانتشار تمثل تعهداً قاطعاً بإزالة الكاملة لترساناتها النووية، وإلا فإنه لن يكون للمعاهدة معنى يذكر.

كما نتطلع خلال هذه الدورة أن يتم مناقشة بند القدرات النووية (الإسرائيلية) ومخاطرها على دول المنطقة لأن استمرار (إسرائيل) في امتلاك قدرات نووية يشكل انشغال كبير لدول العالم ومصدراً للتوتر يمكن أن يسفر عنه سباق للتسلح النووي في المنطقة، ونحن لا نلنا نتذكر ما حصل خلال الدورتين الماضيتين من معارضة ورفض إدراج هذا البند، بل وحتى مناقشة إدراجه وهذا دليلاً واضحاً على ازدواجية

المعايير في التعامل وسياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها بعض الدول تجاه دول المنطقة.

مرة أخرى ومن على هذا المنبر ندعو وبكل قوة كافة الدول المحبة للسلام وللعدل أن تتيح الفرصة لإجراء مناقشة موضوعية لهذا البند لما يشكله من أهمية خاصة للسلام والأمن الدوليين.

السيد الرئيس

في ختام كلمتي نتوجه إليكم يا سيادة الرئيس، وكذلك لأعضاء مكتبكم ولأعضاء المؤتمر، بالشكر الجزيل على حسن الاستماع، متمنين لمؤتمرنا هذا أن يُصدر قرارات ومقررات هامة تخدم قضايا الأمن والسلام الدوليين.